للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات أصدرت تقريرها الأول لمراقبة الانتخابات

صلاح الغزالي: عدد المرشحين في الانتخابات الحالية يتجاوز الأعداد منذ انتخابات مجلس 2003 ومقاطعون كثر شاركوا بعد تحصين الصوت الواحد

أصدرت المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات التقرير الأول لمراقبة الانتخابات وقالت فيه على لسان رئيس الجمعية د.صلاح الغزالي انه بعد صدور حكم المحكمة الدستورية بإبطال انتخاب مجلس الأمة في فصله التشريعي الرابع عشر للمرة الثانية، التي جرت في 2012/12/1م، ثم صدور مرسوم أميري بالدعوة لانتخابات مجلس الأمة، حيث تحدد موعد الاقتراع في يوم السبت الموافق 27 يوليو 2013م، قامت جمعية الشفافية الكويتية بمباشرة أعمال «المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات» وذلك بهدف رصد ومتابعة انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الرابع عشر - يوليو 2013م للتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والأنظمة النافذة.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات منذ بطلان انتخاب مجلس الأمة إلى يوم إعداد هذا التقرير:

أولا: إدارة الانتخابات:

بعد أن أبطلت المحكمة الدستورية مرسوم قانون رقم 21 لسنة 2012 بإنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات التي تولت الإشراف على الانتخابات وتنظيم الحملات الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالانتخابات، فإن إدارة الانتخابات عادت إلى شكلها السابق الذي كانت عليه من حيث توزعها بين وزارات العدل والداخلية والإعلام والبلدية.

1- لجنة عليا للانتخابات

أصدر وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية قرارا بتشكيل «اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات» برئاسة رئيس محكمة الاستئناف المستشار احمد العجيل وعضوية 8 من المستشارين، تختص اللجنة بترشيح رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة لرئاسة اللجان الرئيسية والأصلية والفرعية أثناء عمليتي الاقتراع والفرز، وبين القرار ضرورة تيسير وتنظيم عمل وسائل الإعلام المحلية والأجنبية ومتطوعي جمعية الشفافية الكويتية ومنظمات المجتمع المدني لمتابعة سير الانتخابات والتعاون معهم.

د.صلاح الغزالي

2- بلدية الكويت

بصفتها الجهة المعنية بترخيص المقار الانتخابية للمرشحين، قامت البلدية بتطوير نظام آلي لإصدار تراخيص المقرات الانتخابية المؤقتة لمرشحي مجلس الأمة، حيث يقوم الموظف المختص بتحديد الموقع على الخرائط الرقمية وتسجيل بيانات المرشح في النظام لإصدار رخصة رقمية، ويتيح موقع البلدية الالكتروني www.Baladia.com.gov.kw للمواطنين البحث عن مواقع المقرات الانتخابية للمرشحين من خلال دليل الكويت الالكتروني مع توفير إمكانات البحث باسم المرشح أو الدائرة أو المنطقة والمحافظة.

3- وزارة الإعلام

أصدر وزير الإعلام ووزير الشباب قرارا بتشكيل اللجنة الإعلامية العليا الخاصة بالتغطية الإعلامية للانتخابات البرلمانية برئاسة وكيل الوزارة، حيث تقدم وزارة الإعلام خدمة إعلامية وإعلانية مجانية لكل مرشحي مجلس الأمة لعرض برامجهم الانتخابية ورؤاهم لناخبيهم خلال مدة زمنية محددة ومتساوية لجميع المرشحين، كما ستتم التغطية الإعلامية للانتخابات لنقلها لمشاهدي تلفزيون دولة الكويت ومستمعي الإذاعة، خلال يوم الاقتراع وعمليات الفرز.. وأعلنت الوزارة بأنها تحضر لتوعية الناخبين والناخبات بحقهم الذي كفله لهم الدستور وكيفية التمسك بهذا الحق وممارسته ممارسة صحيحة.. وهو توجه يستحق الإشادة به لما يكشف عن التزام بالمعايير الدولية لسلوك الإعلام الرسمي.

4- وزارة الصحة

شكلت وزارة الصحة لجنة صحية لانتخابات مجلس الأمة برئاسة وكيل الوزارة، وذلك باستعداد جميع المستشفيات والمراكز الصحية لاستقبال أي حالة مرضية بسبب الانتخابات، وتجهيز عيادات طبية رجالية ونسائية في جميع الدوائر الانتخابية مع سيارات الإسعاف اللازمة وعدد من فنيي الطوارئ الطبية والهيئة التمريضية، وتسهيل نقل ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين لمراكز الاقتراع بسيارات الإسعاف، والتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي في انجاز أعماله والتسهيل على الناخبين.

ثانيا: تسجيل المرشحين:

بعد 10 أيام من فتح باب الترشح، أغلق في إدارة الانتخابات - وزارة الداخلية باب الترشح لعضوية مجلس الأمة يوم السبت الموافق 2013/7/6، حيث تقدم للترشيح (418) مرشحا ضمنهم (8) مرشحات، وتجاوز هذا العدد أعداد مرشحي الانتخابات منذ 2003، علما بأن باب الانسحاب للمرشحين مفتوح حتى قبل أسبوع من موعد الانتخابات.

وقد تمت هذه العملية في ظل قرار بمقاطعة الترشيح من عدد من أعضاء المجلس المبطل والذي جرت انتخاباته في 2012/2/2م، يمثلون أكثر من جماعة سياسية و/ أو كتلة برلمانية وبعض الشخصيات المستقلة، استمرارا في احتجاجهم على تعديل آلية التصويت عبر مرسوم قانون «ضرورة» لتكون صوتا واحدا للناخب بدلا من أربعة أصوات، في حين عاد عن قرار المقاطعة وشارك في الترشح ممثلو القبائل وشخصيات مستقلة ممن عزفوا عن المشاركة في الانتخابات السابقة.

ثالثا: الفساد الانتخابي:

1- آلية التبليغ عن الفساد الانتخابي:

بعد إلغاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات، التي كانت تتلقى البلاغات عن الجرائم والمخالفات الانتخابية فإن الأمور تعود إلى مسؤولية وزارة الداخلية في تلقى تلك البلاغات، الأمر الذي ينبغي معه على الوزارة أن تعلن وتدعو المواطنين لآلية تلقي البلاغات عن أي جريمة انتخابية، علما بأن وزارة الداخلية خصصت في انتخابات فبراير 2012 مخافر في الدوائر الخمس لاستقبال البلاغات وأعلنت عن أرقام هواتفها وسمحت بتواجد ممثلين عن المجتمع المدني في تلك المخافر.

2- شراء أصوات ودعم مرشحين:

تحدث العديد من المرشحين عن عمليات لشراء أصوات الناخبين في عدد من الدوائر الانتخابية، شملت الدوائر الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، وهذا يستدعي جهود خاصة من وزارة الداخلية لمنع هذه الجرائم الانتخابية، علما بأن بعض المرشحين قد اشتهر عنهم شراء الأصوات في أكثر من انتخابات، لذلك نتوقع أن تكون الأمور أكثر سهولة على الوزارة في تعقبهم.

كما نشرت إحدى الصحف المحلية - خلال هذا الأسبوع - خبرا يتضمن تفاصيل عن رصد مجموعة من الشخصيات لمبالغ طائلة بهدف التأثير على نتائج الانتخابات والتأثير أيضا على اختيار رئاسة المجلس المقبل، ان خطورة ونوعية وتفاصيل البيانات الواردة في الخبر تستدعي من وزارة الداخلية إجراء التحريات اللازمة مع إعلان نتائجها وذلك تمهيدا لتقديم بلاغ للجهات القضائية في حال التأكد من سلامة البيانات.

بشكل عام، فإن النموذج الحالي لتقسيم الدوائر بشكلها الكبير مع صوت واحد للناخب تسهل من تفشي جريمة شراء الأصوات، وتزيد العبء على وزارة الداخلية في تعقب تلك الجريمة.

3- الانتخابات الفرعية:

يجرم القانون الكويتي الدعوة لانتخابات فرعية وإجراؤها على أساس قبلي أو طائفي قبل الاقتراع العام، والتي تهدف إلى تصفية أعداد المرشحين على أسس عصبية، ونظرا إلى أن الانتخابات قائمة على صوت واحد لكل ناخب، فقد تراجعت ظاهرة الانتخابات الفرعية بين القبائل الكبيرة، وبقيت فيما بين أبنائها في الدوائر التي ليس لهم وجود كبير، في حين انتشرت بين الأفخاذ داخل كل قبيلة، وإن أخذت الطابع التشاوري في كثير من الأحيان بدلا من الانتخاب، أما لدى القبائل الصغيرة في أعدادها فقد جرت انتخابات فرعية في أكثر من دائرة انتخابية.. وقد انتشرت في الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي تفاصيل كثيرة عن إجراء انتخابات فرعية، ففي الدائرة الثانية جرت انتخابات فرعية لقبيلتين، وفي الدائرة الرابعة جرت انتخابات لنفس القبيلتين وكذلك لفخذ من قبيلة ثالثة، وفي الدائرة الخامسة جرت انتخابات لإحدى القبائل الكبيرة.. ولعل الملاحظ هنا غياب أي دور للجهات المعنية بمنع أو حتى ردع تلك الجريمة الانتخابية.

زهرة الموسوي: إطلاق حملة وطنية توعوية للمواطنين تحت عنوان «صوّت» للحث على المشاركة في الانتخابات

زهرة الموسوي

كشفت مدير عام شركة فنكشنز للعلاقات العامة والاتصالات زهرة الموسوي عن اطلاق حملة وطنية توعوية للمواطنين تحت عنوان «صوّت» والتي هدفها الاساسي تشجيع وحث المواطنين على الاقتراع في يوم 27 يوليو 2013.

وقالت الموسوي ان فكرة الحملة جاءت لوجود مخاوف من عدم الاقبال على التصويت ونظرا للاحتقان السياسي الذي تعيشه الكويت خلال الفترة السابقة بالاضافة الى الظروف المناخية الصعبة التي تجري فيها عملية التصويت حيث ارتفاع الحرارة في المدة المحددة للتصويت من الساعة 8 صباحا وحتي 8 مساء خلال شهر رمضان المبارك.

وقالت الموسوي ان الحملة تتضمن توعية المواطنين بأهمية المشاركة في هذه الانتخابات وانها سترفع شعار الكويت اولا وفوق كل الظروف، مشيرة الى ان الحملة ستركز بشكل كبير على كيفية نشر فكر المواطنة والمشاركة بين المواطنين.

وأضافت الموسوي ان حملة «صوّت» ستتواصل عبر اجهزة الاعلام المختلفة ومن خلال الحملات الالكترونية، مذكرة بأن الحملة لا تغفل دور المرأة وما تقوم به في مثل ذلك اليوم وترجمة ذلك الدور في مشاركتها بإيجابية في هذه الانتخابات واداء واجبها الوطني والاجتماعي وتغيير الصورة النمطية عنها تجاه الاداء السياسي في مجال العمل السياسي عبر زيادة المشاركة بأصواتهن ودعم الثقة بين المرشحات والناخبين.

شعار الحملة الوطنية التوعوية

هذا، وقد اختتمت الموسوي بتوجيه كلمة لجميع المرشحين والشخصيات الاعلامية والاجتماعية والسياسية والى جميع الشركات التجارية ووزارات الدولة بالتعاون والدعم المادي والمعنوي لانجاح الحملة وانشطتها لتحقيق الهدف المرجو من الحملة ولسير مسيرة الديمقراطية التي شدد عليها صاحب السمو الأمير.

للاستفسار والدعم :
Zahra@functions_pr.com
Twitter ZahraSAlmosawi

حسين العتيبي: البلد يحتاج إلى سواعد وأفكار الشباب

حسين العتيبي

أكد مرشح الرابعة م.حسين علي العتيبي أن الدائرة الرابعة تعاني من نقص الخدمات وخاصة محافظة الجهراء، لافتا إلى أن هذه المحافظة خارج خريطة التطوير، وتحسين البنية التحتية وتوفير فروع للجامعة والتطبيقي بها، ما يجعل الطلبة يعانون وهم يتنقلون لتلقي العلم وسط الازدحام المروري الذي يعاني منه البلد.

وأضاف العتيبي في تصريح له أنه آن الأوان لتنظر الحكومة لهذه المنطقة المنسية، وآن الأوان لعمل نفضة تطويرية في كل المناطق، فالكويت تستحق الكثير، لكن المؤسف أن تتراجع بهذا الشكل وتقبع مكانها في حين أن جميع البلاد تتسابق ليكون لها مكان بين دول العالم المتقدم، ونحن مكانك راوح بل نتقهقر بسبب التراخي الحكومي.

وأشار العتيبي إلى أن البلد يحتاج إلى سواعد وأفكار الشباب للنهوض به وإعادته إلى مكانته التي يستحقها، مشيرا الى أن الشباب حتى الآن لم يأخذوا الفرصة ولم يتم إعطاؤهم المناصب القيادية التي يستحقونها، بل الأكثر من ذلك أنهم يعيشون في دوامة من الضغوط وكان لزاما على الدولة توفير الأجواء المناسبة لهم للاستفادة من عقولهم، ورؤاهم التطويرية.

وقال إن الشاب يتخرج في الجامعة وهو متفائل، لكنه يصدم بعدد من التحديات منها انتظار طابور قوامه 20 الف مواطن أمام ديوان الخدمة المدنية حتى يتوظف، ثم انتظار طابور قوامه 105 آلاف مواطن حتى يحصل على قسيمة أو بيت، سلسلة من التحديات التي تقتل طموحه، فليس معقولا ونحن في دولة غنية أن ينتظر الشاب حتى يشيب ويصبح عمره فوق الأربعين ليحصل على سكن. وطالب العتيبي الحكومة بأن تضع خطة للاستفادة من قدرات شباب الكويت، لافتا إلى أن صندوق المشاريع الصغيرة لم يؤد الغرض الذي جاء من أجله، بل سيطر عليه التجار الذين يسيطرون على كل شيء من قسائم صناعية وتجارية وغيرها من أمور، مشددا على ضرورة أن يكون هناك ضوابط في توزيع القسائم وألا يتم توزيعها على الواسطة والمحسوبية. وقال إن ديوان الخدمة المدنية يتخبط والدليل أن الدراسة التي انتظرها الموظفون لتحقيق العدل والمساواة بعد ما حدث من فوضى في الرواتب رفعت اناسا وانحدرت بآخرين، خرج علينا الديوان بالبديل الاستراتيجي وهو دراسة غير واقعية يريد تطبيقها على الخريج الجديد، يريد تطبيقها على الشباب الذين في مقتبل العمر ليدمر الطموح فيهم، وكأن الخريج الجديد عليه أن يتحمل كل الأخطاء الحكومية السابقة.

وتساءل: هل من العدالة أن يتعين مواطن قبل شهر في وظيفة ويتعين آخر بعد تطبيق القرار، فهذا يأخذ أقل من راتب الآخر بمقدار الثلث تقريبا؟!

ورأى أن ديوان الخدمة المدنية يفتح بقراراته المتخبطة الباب أمام الإضرابات والاعتصامات العمالية من جديد، لافتا إلى أهمية إعادة هيكلة هذا الجهاز الذي يعاني من البيروقراطية الشديدة.

محمد العنزي: أين خطة الدولة في تنويع مصادر الدخل؟

محمد العنزي

طالب مرشح الدائرة الرابعة محمد نايف العنزي الحكومة بالكشف عن خطواتها لتفادي زعمها بحدوث عجز حقيقي في الموازنة العامة للدولة خلال عام 2021.

وقال العنزي في تصريح صحافي ان وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة رولا دشتي وقفت امام المجلس المبطل في جلسة 13 يونيو، وقالت «ان هناك عجزا حقيقيا متوقعا في ميزانية عام 2021 يقدر بـ 51 مليون دينار»، ولم تتوقف عند ذلك وحسب بل زادت «انه في عام 2035 قد يحدث عجز يفوق 4 مليارات دينار».

واضاف العنزي: «ان ما طرحته الوزيرة امر خطير يجب الا يمر مرور الكرام، وعليها - كما اثارت الخوف في قلوب الكويتيين - ان تكشف في حال كان كلامها صحيحا امام الشعب الكويتي عن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لتفادي حدوث هذا العجز».

وتابع العنزي: انه يجب على الحكومة بدلا من تخويف الناس بهدف التراجع عن تبني الاقتراحات الشعبية، التي تسهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطن البسيط، بكلام مأخوذ خيره، ان تطبق نص المادة 17 من الدستور التي تقول «للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن».

واستغرب العنزي انه في الوقت الذي تعلن فيه الحكومة رسميا عن عجز حقيقي قادم في الموازنة وان الدولة لن تستطيع الايفاء بالتزاماتها، تتبرع بمليارات الدولارات هنا وهناك، مشيرا الى ان المجلس المقبل مطالب بتشكيل لجنة تقصي حقائق فيما طرحته رولا. وتساءل العنزي: اين خطة الحكومة لتوفير مصادر اخرى للدخل؟ واين المشاريع التنموية العملاقة التي جاءت في خطة التنمية؟ وماذا تم تنفيذه من اجل تحقيق رغبة صاحب السمو بجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا؟

وقال العنزي موجها حديثه لرولا: اذا كان حديثك كما زعمت في هذه الجلسة بأنه «موغشمرة»، فعليكم كحكومة بدلا من الوقوف ضد المواطن البسيط المحافظة على المال العام وملاحقة سراقه، وايجاد مصادر بديلة للدخل، لكن صدق عليكم بيت الشعر الذي يقول «لقد اسمعت لو ناديت حيا.. ولكن لا حياة لمن تنادي».

مبارك الطراد: قرار شطبنا مخالف للقانون والوثائق ستثبت ذلك

مبارك الطراد

قال مرشح الدائرة الاولى مبارك سليمان اطراد الطراد: «يبدو أن هناك من يتعمد عرقلة ترشحنا كل مرة للانتخابات، فما إن نترشح حتى نتفاجأ بشطبنا ونعود الى القضاء النزيه العادل كل مرة الذي ينصفنا ويحكم بتسجيل ترشيحنا في جدول المرشحين، وقد خضنا الانتخابات الماضية فكيف تشطبنا وزارة الداخلية اليوم؟ إن هذا الشطب مخالف للقانون، وللأسف تكررت هذه الحالة قبل نهاية دوام يوم الخميس 11 يوليو الجاري اذ فوجئنا باتصال من ادارة الانتخابات يطلب منا الحضور إليها من اجل تسلم كتاب شطبنا من جدول المرشحين، علما أن الصحيفة الجنائية خالية من أي احكام، كما أن لدينا حكم محكمة مرفقة صورة منه وصادر في 26 نوفمبر 2012 يقضي بإعادة تسجيلنا في جداول المرشحين، أي ان الحجة او الوضع الذي فرض شطبنا في المرة الماضية قد انتفى فعليا، فعلى أي أساس تصدر وزارة الداخلية قرارها الجديد إلا اذا كان المقصود عرقلة ترشحنا؟! فهل المحكمة التي اصدرت الحكم النهائي بإعادة قيدنا في سجلات المرشحين في الانتخابات الماضية ليست موجودة في الكويت، ام ان وزارة الداخلية لا تعترف بأحكام القضاء؟ ام ان الحكومة الالكترونية لم تصل بعد الى وزارة الداخلية؟».

واضاف الطراد: «مثلما كنا في كل مرة نضع ثقتنا بالقضاء الكويتي العادل والنزيه والشامخ وكان ينصفنا فاننا هذه المرة سنعود الى القضاء ذاته نعرض امامه هذا الوضع الشاذ الذي يبدو أن هناك من يتقصدنا بهذا الأمر، لا سيما أنه في الانتخابات الماضية جرت عرقلة حصولنا على مقر لحملتنا، بل ان المقر الذي خصص لنا وكنا قد وضعنا فيه بعض اللوازم جاء من احتله، وبغطاء مباشر من جهات في البلدية وبعد مراجعتنا للبلدية فوجئنا بان الأمر جاء من جهات مجهولة ولم تحرك وزارة الداخلية ساكنا حين لجأنا إليها.

متسائلا: فهل مبارك الطراد الذي يمارس واجباته الوطنية ويؤدي ما عليه من التزامات الى هذا الوطن ممنوع أن يكون مواطنا مثله مثل بقية المواطنين؟ وهل هناك من يريد احتكار الترشح والتمثيل الشعبي في الدائرة الاولى لاشخاص معينين؟».

اما فيما يتعلق بالناخبين في الدائرة الاولى فان الطراد قال لهم: «نحن على العهد باقون وماضون في حملتنا وترشحنا، وسنعرض الأمر على القضاء المستعجل في اول يوم دوام رسمي، حتى نعيد الامور الى نصابها الصحيح، ونعاهدكم على الثبات في مواقفنا».